

# **ملاحح النظام العالي الجديد**

**الدكتور**

**ناصر عبيد الناصر**

**المعهد العالي للعلوم السياسية — دمشق**

1. The first part of the paper is devoted to the study of the properties of the function  $f(x)$  defined by the equation

$$f(x) = \int_0^x f(t) dt$$

where  $f(x)$  is a continuous function.

2. In the second part we shall consider the case when  $f(x)$  is a function of bounded variation.

3. Finally, in the third part we shall study the properties of the function  $f(x)$  when  $f(x)$  is a function of bounded variation and  $f(x)$  is a function of bounded variation.

## ملاحم النظام العالمي الجديد

### ملخص البحث

إن التغيير الذي يطرأ على النظام الدولي ليس من صدف الأقدار، وليس وليد حدث معين بذاته، وإنما نتاجاً لعوامل اقتصادية وسياسية تتوالد تدريجياً ومن ثم تتقاطع وتتكامل، لتفرض أشكالاً وقوى وملاحم وبنى قد تكون في المحصلة النظام العالمي والذي يرتبط بطبيعة الحال بالظروف الزمانية والمكانية وعوامل التأثير والقوة، وقد تحصل بعض الأحداث الدولية الكبرى لتعلن عن حجم وعمق التحولات التي تطرأ على النظام العالمي القائم، كانهيار الاتحاد السوفيتي في عقد التسعينات، والذي مهد الطريق لبروز الولايات المتحدة بوصفها القطب الوحيد في العالم القادر على تنظيم المجتمع الدولي وفق المقاييس الأمريكية، دون أن تخشى أي معارضة فعالة. ولهذا ذهب بعض الباحثين للقول بأن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالماً متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد، ودور الدول الكبرى لا يتخطى تنفيذ التوجهات الأمريكية.

لقد حاول بعض الباحثين التفريق بين مفهوم «النظام الدولي» و «النظام العالمي» فالأول يقوم على أساس العلاقات والتفاعلات وأنماط توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الدول الأطراف والثاني، أكثر شمولاً واتساعاً من الأول، حيث تندرج في إطاره الدول ذات السيادة بالإضافة إلى الاحتكارات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والشركات عبر الوطنية، وكل ما هو خارج إطار سيطرة الدولة. وعليه فإن النظام الدولي يعد جزءاً من النظام العالمي.

لقد توخينا من وراء هذا البحث التوقف على إشكالية النظام العالمي ومعرفة فيما إذا كان حقاً يتسم بالعالمية. وهل هو حقاً جديداً، كذلك حاولنا رصد العوامل التي تقف وراء نشأة النظام العالمي الجديد، فضلاً عن معرفة مضامين هذا النظام ومرامييه، وما هي القيم التي ينطوي عليها النظام الدولي الحالي. بالإضافة إلى حصر التحديات التي يواجهها وتشخيصها، ثم تطرقنا إلى القوى العالمية المنتظرة التي يمكن أن تظهر إلى السطح في المستقبل المنظور وتحديث تغييراً في طبيعة هذا النظام الذي سينتقل مستقبلاً وبالضرورة من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية. وكما بينا في هذا البحث موقف العرب من النظام العالمي الجديد وهل من مصلحتهم أن يديروا له ظهرهم ويتمرسوا خلف حواجز العزلة، أم أن من مصلحتهم أن يتفاعلوا معه ليحصنوا أنفسهم من سلبياته وينتفعوا من إيجابياته دون أن يتخلوا عن ثوابتهم الوطنية والقومية، وهل بإمكان العرب بوضعهم الحالي، الذي تسوده الفرقة أن يكون لهم دور فاعل في صياغة النظام العالمي الجديد، يفترض أن يعملوا جاهدين لتوحيد موقفهم ونبذ خلافاتهم الهامشية حرصاً على وجودهم القومي، ولكي يكون صوتهم مسموعاً على المستوى الدولي لابد من تبني مشروع قومي عربي شامل يجسد تطلعاتهم في الوجود.

### منهج البحث:

اعتمادنا في بحثنا لملاح النظام العالمي الجديد على المنهج التاريخي الوصفي.

### فرضية البحث:

يذهب هذا البحث إلى إثبات أن الفوضى الدولية هي التي تسود العالم المعاصر وليس النظام العالمي الجديد الذي يضمن لدول المعمورة كافة حقوقها ومصالحها الحيوية.

### محتويات البحث:

يتضمن بحث «ملاح النظام العالمي الجديد» المحاور التالية:

- ١- مقدمة.
- ٢- عوامل نشوء النظام العالمي الجديد.
- ٣- بنية النظام العالمي الجديد وأهدافه.
- ٤- خصائص النظام العالمي الجديد.
- ٥- موقع الدول في النظام العالمي الجديد.
- ٦- التحديات التي تواجه النظام العالمي الجديد.
- ٧- خلاصة البحث ونتائجه.

# The Features Of The New World Order

Nasser Obeid Al Nasser

Higher Institutue of Political Sciences

Damascus

## Summary

*Our aim of this study is to discuss the problem of the New World Order, and to know if it is really characterized with globalization, and if it is really new. We also, tried to discover the factors which have brought the New World Order into reality, and to know the contents of this World Order and the values on which it based is, and to state and analyse the challenges which it is confronting.*

*We have, also, talked about the coming world powers which may emerge in the forthcoming future , and create a change in the character of this World Order which will necessarily transform from unipolar power to multipolar powers. And ,we discussed in this paper, the Arab stand from the New World Order, and where the Arab interest lies: Is it in the interest of Arabs to neglect and not to interact with the New World Order, and to keep transfixed behind the barriers of isolation or is it in the interest of Arabs to interact with the New World Order to protect themselves from its disadvantages and to make use of its advantages without giving of their national principles ; and can the Arabs by their current situation, which is characterized with division and conflict play an influential role in the formation of the New International Order ; and in order to be able to play such a role, the Arabs are called to unify their stances , and to forget their marginal conflicts if they want their national existence to be protected and kept , and their voice heard and listened to in the international arena.*

## مقدمة

جاء فى قوامىس اللغة العربىة بأن النظام يعنى الترتىب والاتساق، وفى هذا السىاق فالنظام الدولى يعنى أىضاً التسىق والتعاون بىن دول المعمورة فى مجالات الاقصاد والسىاسة والثقافة والفنون والعلوم والتكنولجىا. والنظام ىكون من مجموعة من العناصر التى تنفرع إلى أجزاء ترتبط بىعضها بعضاً بعلاقات سببىة تجعل من النظام مقولة ذات معنى. وتتكون أطراف النظام العالمى بمفهومه المجازى وحسب مصطلحة القائم من دول مستقلة ذات سىادة تقع على عاتقها مجتمعة مسؤولىة توفير الأمن والاستقرار العالمىىن. ولا يجوز لأى دولة مهما بلغ وزنها وحجمها أن تنفرد بالنظام العالمى وتحتوىه، أو أن ىخدم النظام العالمى مصالح دولة أو مجموعة من الدول دون غىرها وفى مثل هذه الحالة ىفقد النظام توازنه وىفقد صفته العالمىة.

إن النظام العالمى لا ىظهر فجأة أو مصادفة بلا مقدمات، وإنما هو ثمرة لجملة من التفاعلات الاقصادىة والسىاسىة التى تملىها ظروف الزمان. فى مطلع القرن التاسع عشر مثلاً، تقدم كل من مترنىخ وكاستىلرى وزىرى خارجىة برىطانىة وألمانىة بمشروع لنظام عالمى تمت مناقشته من قبل ملوك أوروبة فى مؤتمر فىىنة فى أىلول عام ١٨١٤، وتم إقراره آنذاك واستمر قرابة مائة عام ثم انهيار نىجة لصراع المصالح المتناقضة بىن الدول التى ساندته فى البداة. وبعد قىام الحرب العالمىة الأولى عام ١٩١٤، برزت إلى السطح «عصبة الأمم» التى حاولت جاهدة توفير الأمن والاستقرار فى العالم، ولكنها أخفقت فى مسعاها هذا، لأنها كانت تجسد إرادة المنتصر فى الحرب. واستمر الصراع بىن الدول حول اقتسام المجال الحىوى وإعادة تقسىم العالم إلى مناطق نفوذ وتتوج هذا الصراع بقیام الحرب العالمىة الثانية، وعلى أثرها تشكلت «هىئة الأمم المتحدة» التى اجتهدت لإرساء نظام عالمى ىركز على قاعدة التوازن بىن القوتىن الأعظم الاتحاد السوفىتى والولایات المتحدة الأمريكىة، ولكن هذا النظام لم ىعمر أكثر من ٧٠ عاماً، انتهى بانهىار الاتحاد السوفىتى. وقد

أخفق هذا النظام على الرغم من ارتكازه على الثنائية من إنهاء بؤر التوتر ومن إيقاف السباق على التسلح، ولم ينجح في حسم الصراعات الإقليمية، وفي تسعينات هذا القرن بدأت تظهر تحولات رئيسية في القواعد التي تحكم العلاقات الدولية الراهنة بفعل الانتصارات السياسية للتحالف الغربي في الحرب الباردة، وفي ضوء هذه المتغيرات أعطى بعض الباحثين للنظام العالمي الجديد مفهوماً قيمياً متفائلاً، بوصفه يحقق الأمن والاستقرار، بينما اكتفى البعض منهم بالبحث عن الفوارق الجوهرية بين قديم وحديث النظام العالمي الجديد دون أن يحدد موقفاً من هذا النظام. ومع شيوع مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات السياسية والاقتصادية تعبدت الآراء وتباينت مواقف الباحثين من مفهوم هذا النظام وجوهره.

ومع تولي (غورباتشوف) السلطة في الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٥، طرح مشروع (البريسترويكا) أو ما يسمى بإعادة البناء والهيكلية. تجددت الدعوة لقيام نظام عالمي جديد يستند إلى القيم الإنسانية العامة وترتيب العلاقات الدولية بعيداً عن المواجهة، وبعيداً عن الصراع الأيديولوجي، مع إعطاء الأولوية للتحديات المشتركة التي تواجه المجتمع البشري، وقبول مبدأ التعدد والتنوع في الأنظمة السياسية والاجتماعية، واحترام حق كل شعب في اختيار الطريق الذي يلائمه.<sup>(١)</sup>

ثم تبنت الولايات المتحدة إثر حرب الخليج الثانية مقولة النظام العالمي الجديد الذي أعطته مضامين جديدة تركز على المبادئ السامية، والذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) في قاعدة (مونتيغمري الجوية) في النصف الأول من نيسان عام ١٩٩٢، بقوله: (إن النظام العالمي الجديد لا يعني تنافساً عن سيادتنا الوطنية أو تخلياً عن مصالحنا، إنه ينم عن مسؤولية أملتنا نجاحاتنا، وهو يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق كل شيء تحقيق السلام. إنه ينم إلى التطلع لعالم يقوم على التزام مشترك بين الأمم، كبراهها وصغراها، بمجموعة من المبادئ التي يجب أن تستند عليها

علاقتنا ومنها: التسوية السلمية للمنازعات والتضامن في وجه العدوان، وتخفيف ترسانات الأسلحة ومراقبتها، والتعامل العادل مع كل الشعوب....الخ) ولكن الخطاب الرسمي الأمريكي الذي حدّد المبادئ السامية التي يركن إليها النظام العالمي الجديد لم يجسد على أرض الواقع، وهذا ما سنوضحه لاحقاً في سياق هذا البحث.

### أولاً - عوامل نشوء النظام العالمي الجديد

تقف وراء نشأة النظام العالمي الجديد مجموعة من العوامل نذكر منها:

#### ١- تفكك أوصال الاتحاد السوفيتي:

سجلت (البريسترويكا) بداية تداعي الدولة السوفيتية، والتي أظهرت عدم قدرة بعض دول المنظومة الاشتراكية على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، والتي ترتب عليها انهيار (الكوميكون) و (حلف وارسو) بالإضافة إلى التخلي عن الاقتصاد الموجه والسير في طريق اقتصاد السوق، بهدف الاندماج في منظومة الرأسمالية العالمية. ونتيجة لتفكك الاتحاد السوفيتي إلى دول مستقلة، انتهت الحرب الباردة بين القوتين الأعظم بمعناها التقليدي وحل محلها الوفاق في صورة اتفاقات تحد من سباق التسلح، فاختلف التوازن الدولي لصالح الولايات المتحدة التي برزت كقوة عظمى أخذت على عاتقها مهمة إعادة صياغة النظام الدولي بما يخدم مصالحها أولاً.

#### ٢- الثورة المعلوماتية:

تفجرت الثورة المعلوماتية في مجال الاتصالات والفضاء والحاسب الآلي والإلكترونيات والهندسة الوراثية، في كل من اليابان والولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وفي بعض بلدان شرق آسيا، وقد أسهمت هذه الثورة في تقريب المسافات بين دول المعمورة وأضافت عناصر جديدة إلى مقومات قوة الدولة، وأحدثت تبدلات



جوهريّة في مفاهيم السيادة والحدود الإقليمية، فضلاً عن الدور الذي لعبته بإضعاف أو تعزيز الدور الإستراتيجي لبعض الدول من خلال إحلال البدائل الاصطناعية محل المواد الأولية الطبيعية كلياً أو جزئياً، بما في ذلك بدائل الطاقة، مما عمّق الفجوة بين دول الشمال والجنوب وتهيّش دور الأخيرة، في حين اكتسبت دول الشمال قوة إضافية مكنتها من السيطرة على النظام العالمي الجديد.

## ٢- تنامي دور التكتلات الاقتصادية الكبرى:

وتجسد التجمعات الاقتصادية الإقليمية ظاهرة إحلال الشراكة محل الصراع، والوفاق محل المواجهة بين دول تجمعها قواسم مشتركة، وترتبط بشبكة معقدة من علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والمالي. وقد شكلت معاهدة «ماستريخت» في قيام مشروع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢، نموذجاً لمثل هذه التكتلات فضلاً عن تعزيز دور «التجمع الاقتصادي الباسفيكي» الذي تحتل فيه اليابان مكان الصدارة، بالإضافة إلى تفعيل دور «منطقة شمال أمريكا للتجارة الحرة» والتي تتدرج فيها بالإضافة للولايات المتحدة كلاً من كندا والمكسيك.

## ٣- تفاقم مشاكل دول الجنوب:

بعد أن أخفقت معظم دول الجنوب في تحقيق مشاريع التنمية الاقتصادية الطموحة، وبعد أن تراجعت عن معظم الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها<sup>(٢)</sup> في العقود السابقة، من خلال دمجها في منظومة الرأسمالية العالمية، تفاقم مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، وبرزت إلى السطح تحديات كبيرة تعيق تطورها ومنها: تحدي الهوية والاندماج القومي، فضلاً عن توتر الصراعات ذات الطابع القومي والعنقي والأثني الأمر، الذي أسهم في تهيّش دورها في النظام العالمي الجديد.

## ٤- اختلال البيئة:

حيث امتد التلوث ليشمل مجالات الحياة كافة، وترافق ذلك بانتشار الجوائح المرضية

«كالإيدز، والمخدرات، والإرهاب»، ونضوب الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد، وهذه المشاكل التي تهدد مستقبل البشرية بالفناء لا يمكن تطويقها بالاعتماد على جهود دولة واحدة أو عدة دول منفردة، بل تفترض حشد قدرات دول القارة مجتمعة في التصدي لها في ظل نظام عالمي جديد فاعل ومؤثر.

### ثانياً - بنية النظام العالمي الجديد وأهدافه

إن هيكل النظام العالمي يملئ بالضرورة ترتيب دور ومكان كلاً من الأطراف المكونة لهذا النظام بغية وضع العلاقات الدولية في مسارها المرغوب، ويعول فريق من الباحثين أهمية كبيرة على عنصر القدرة في توجيه العلاقات الدولية، والقوة بأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهناك من بين الباحثين من يعطي القوة العسكرية الدور المقرر في صياغة النظام العالمي والدولة المؤهلة للعب هذا الدور هي الولايات المتحدة، في حين يعتقد البعض بأن القوة الاقتصادية هي التي تقرر مصير النظام العالمي في المحصلة، والولايات المتحدة بمفردها غير مؤهلة لأن تؤدي هذا الدور الذي يتطلب تفاعل عدة قوى اقتصادية في العالم من أجل السيطرة على مجمل التفاعلات الدولية، إذ يتعذر أن تتوافر جميع عناصر القوة في دولة واحدة، وبهذا الصدد يقول «بفاف» لا توجد دولة واحدة تتفوق في جميع عناصر القوة، ونتيجة لتعدد مراكز القوى في العالم، لا توجد قوة عظمى بمفردها تسيطر على النظام العالمي الجديد.<sup>(٣)</sup>

بينما يرى بعض الباحثين بأن هيكل النظام بمعزل عن العوامل الداخلية التي توجه السياسة الخارجية للدول، لا يقوى على توجيه العلاقات الدولية والتحكم بمسارها. وفي هذا المنحى يتوقع الباحثون ثلاثة احتمالات لقيادة النظام العالمي الجديد:

- الاحتمال الأول: ويتمثل بسيطرة القطب الواحد على النظام العالمي الجديد ممثلاً بالولايات المتحدة التي تتفوق على العالم في المجالين العسكري والنووي. وقد

يبقى النظام العالمي على المدى القصير (٥-١٠ سنوات) أحادي القطبية على المستوى الإستراتيجي العسكري، وستكون السيطرة خلال هذه الفترة للولايات المتحدة، أما على المستوى الاقتصادي فستكون السيطرة على النظام العالمي الجديد لكل من اليابان والجماعة الأوروبية بالإضافة للولايات المتحدة والصين.

■ **الاحتمال الثاني:** ويتمثل بالتثنائية القطبية، وهما قطب الولايات المتحدة من جهة وقطب اليابان والجماعة الأوروبية من جهة ثانية، ولا يمكن لكلا القطبين أن يلعبا دور القطب الواحد في تسيير النظام العالمي الجديد. لأن كلا القطبين لا يمتلكان المقومات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية مجتمعة لا في الحاضر ولا في المستقبل. فاليابان والجماعة الأوروبية قوى عظمى من الناحية الاقتصادية، بينما القدرات النووية للجماعة الأوروبية محدودة قياساً بقدرات الولايات المتحدة. وقد شبه بعض الباحثين النظام العالمي الجديد بالهرم حيث تتربع على قمته الولايات المتحدة ثم تتلوها أوروبا واليابان والصين.... الخ، والتسلسل الهرمي للنظام العالمي الجديد يوفر السيطرة على التناقضات والتحكم بها في صالح المنظومة الرأسمالية العالمية...<sup>(٤)</sup>

■ **الاحتمال الثالث:** ويتجلى بالتعددية القطبية، وينطلق أيضاً أنصار هذا الاحتمال من الصيرورة التاريخية وما يتمخض عن التطور مستقبلاً في إطار النظرة الكلية للمتغيرات السياسية والاقتصادية التي ستطرأ على النظام الدولي مثل: التبدلات التي ستشمل القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية والمديونية التي يعاني منها الاقتصاد الأمريكي والعجز في الميزان التجاري وتراجع الدولار أمام الين الياباني وضعف القدرة التنافسية للسلع الأمريكية في الخارج، بالإضافة إلى مشاكل الاندماج القومي وارتفاع معدلات العنف والجريمة، وهذه المشاكل مجتمعة ستضعف من قدرات الولايات المتحدة وإلى تقوية مركز دول الاتحاد الأوروبي واليابان في النظام الدولي، ويتوقع أنصار هذا الاحتمال قيام علاقات اقتصادية

بىن هءه الءول الءى ءرءبء بشبكة معقءة من الاءءالاء والاءءماآ فىما بىنها بءكم انءمائها لمنظومة الرأسمالفة العالمفة؁ وقء ىنشء صراع وءنافس بىنها على اقءسلم الأسواق الءارآفة ومراكز النفوء. وسىبقى ذلك رهناً بالءءولات الءى ءطراً على القوى الفاعلة فى النظام العالمى.

أما أهءاف النظام العالمى الجءىء فءءلءص بالءالى:

١- ءءعم اللبرالفة السفاسة والاقتصادفة وإشاعة الءفمقراطفة واحءرام ءقوق الإنسان.

٢- اءءرام الشرعة الءولفة؁ وءءعم ءور الأمم المءءة فى فض النزاعات الءولفة.

٣- ءءقق ءوازن بىن القفم الروءفة والقفم الماءفة؁ وءءسامء ءءافى.

٤- ءءقق الاسءقرار الءولى والأمن العالمى من ءلال نزاع السلاح والءء من سباق ءءسلء. والاعءماء المءءال والأمن الجماعى وءل المنازعات بالطرق السلمفة.

٥- ءطبفق قوانفن اقءصاد السوق وءمافة البفئة من ءلوء ومكافءة الارهاب.

إن الأهءاف الءى ىنءظر من النظام العالمى الجءىء ءءقفها؁ جمفلة فى مظهرها مقنعة فى مرامفها ولكنها ءءطوى على مضامفن نسبفة؁ فالموقف الواحد بالنسبة للولافاء المءءة فءءمل أكءر من ءفسفر وءسءءمره فى الاءآاء الءى فؤمن لها السفطرة على العالم؁ فى فى ءالاء معفنة ءءمسك ببعض الأهءاف وفى ءالاء أءرى ءءلى عن بعضها الآخر بل وءمارس نففضها.

### ءالءا - ءصائص النظام العالمى الجءىء

باءء فى ءبعفناء هءا القرن ءءوضء ءءرففآ ءصائص النظام العالمى الجءىء والءى ءءمل بالءالى:

## ١- اختلال النظام العالمي وهيمنة القطب الواحد:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لأسباب أيديولوجية واقتصادية وعسكرية اختل التوازن الدولي، وحلت الأحادية محل الثنائية القطبية التي كان يتربع عليها النظام الدولي. إذ أخذت الولايات المتحدة تسعى لإعادة صياغة العالم وفق المقاييس الأمريكية، والتي تعدّ نفسها اليوم مسؤولة عن العالم بأسره، وترى من حقها السيطرة عليه وتسخيرها في خدمة مصالحها، فهي تعيش حالة «عقدة التفوق الأمريكي» على بقية الشعوب وتروج لما يسمى بالعصر الأمريكي، وكل دولة تخرج عن طوع الولايات المتحدة تكون موضع شك، وربما تتهم بالإرهاب والمساس بحقوق الإنسان، ومن ثم تجيز لنفسها التدخل بشؤون الدول الأخرى، وتأخذ على عاتقها إدارة الأزمات الدولية والإقليمية وفي هذا المنحى يرى «كراي ثامر» بأن عالم اليوم عالمًا متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد ويعتقد بأن دور القوى الغربية لا يتعدى تنفيذ التوجهات الأمريكية. فالولايات المتحدة تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع تختار أن تشارك فيه وبإمكانها بالاعتماد على قوتها أن ترسي قواعد النظام العالمي...، كذلك صرح بعض المسؤولين الأمريكيين بأن على الولايات المتحدة تقع مسؤولية المحافظة على الاستقرار الدولي وقيادة التحرك الدولي نحو تحقيق الديمقراطية...<sup>(٥)</sup> ولكن هل بمقدور القطب الواحد أن ينظم العالم بما يحقق مصالح الجميع؟ والإجابة ستكون بالنفي، لأن الولايات المتحدة غير قادرة على التأثير في جميع التفاعلات الدولية وأن تملي الترتيبات السياسية والاقتصادية على مستوى العالم بمفردها.

إن رؤية الولايات المتحدة للنظام العالمي تتسم بعدم الوضوح والاضطراب، وهذا ما أظهرته الوثيقة التي صدرت عن «البنتاغون» حول الإستراتيجية الأمريكية في عقبة التسعينات والتي تضمنت ما يلي:<sup>(٦)</sup>

- أكدت الوثيقة على دور الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم، والحيلولة دون تمكين قوى أخرى على منافستها على هذه المكانة وبخاصة ألمانيا واليابان.

▪ ضرورة احتكار الولايات المتحدة للتفوق العسكري والنووي في العالم مع الاحتفاظ بقوات أمريكية في المراكز المتقدمة في أوروبا وأفريقية وآسية والخليج العربي والشرق الأوسط.

▪ استخدام القوة العسكرية عند الضرورة لتصفية أسلحة الدمار الشامل في دول مثل: العراق، كورية الشمالية، أعضاء رابطة الدول المستقلة، الهند، الباكستان.

▪ خلق ترتيبات أمن أوروبية في إطار الاطلنطي، وعدم السماح لأوروبا بالاستقلال في مجال الأمن.

لقد وجهت العديد من الدول انتقادات لاذعة لهذه الوثيقة التي تعكس بحق سياسية الغطرسة الأمريكية، وقد ردت عليها كل من فرنسا وألمانيا بتشكيل فيلق مشترك ليشكل النواة لقيام الجيش الأوروبي الموحد، بيد أن الولايات المتحدة بعد أحداث «لوس أنجلز» أصدرت وثيقة جديدة تخلت بموجبها عن مشروعها للهيمنة العسكرية على العالم والتزمت بموجبها بالعمل العسكري الجماعي، بالإضافة إلى تخفيض إنفاقها العسكري.

وتخلت أيضاً عن معارضتها لكل من ألمانية واليابان لتصبح كلاهما القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية الأولى في منطقتها، كذلك أكدت الوثيقة على الدور القيادي للولايات المتحدة في الردع الاستراتيجي والتحالفات الإقليمية.

أما مذهب كلينتون فيقوم على مبدأ التدخل المحدود أي التدخل الانتقائي والذي يميز بين ما هو حيوي وغير حيوي للولايات المتحدة. في حال إرسال قوات أمريكية لإغراض عسكرية أو إنسانية في مناطق معينة من العالم، وذلك بعد أخذ موافقة «الكونغرس» الأمريكي.

إن الأحادية القطبية لا يمكن أن تستمر طويلاً، حيث أخذت تصطدم بظاهرة صراع المصالح السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة من جهة وبين مجموعة من الأقطاب الدولية التي في طريقها إلى التبلور ومنها دول الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، دول النمرور الآسيوية. وحالة الاستقطاب الدولي لا يمكن أن تعمر إلى ما لانهاية، فإذا كان النظام العالمي الذي كان يتربع على قطبين لم يدم فترة طويلة، لأن الدول الأخرى رفضت الرضوخ للقوتين الأعظم، ولهذا من غير المنطقي أن يستقر النظام العالمي الجديد في حالة اللاتوازن، فهو مهدد بالانهيار في أي وقت، لأنه حتى حلفاء الولايات المتحدة لا يقبلون أن يكونوا دولاً من الدرجة الثانية، ويرفضون أن تمس سيادتهم الوطنية والإقليمية، فلا يمكن للشعوب أن تتنازل عن حريتها واستقلالها، والعالم أكبر من أن يخضع لإرادة القطب الواحد.

ويشكك بعض الباحثين في قدرة الولايات المتحدة في التفرد بالنظام العالمي لعدة اعتبارات منها:

أ - الإختناقات الاقتصادية: والتي تتمثل بالعجز في ميزان المدفوعات، والتضخم والركود الاقتصادي وتدني إنتاجية العمل، فضلاً عن ضعف قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في الأسواق الداخلية بالإضافة إلى زيادة تمركز الثروة بأيدي قلة من الناس مما عمق من حالة الاستقطاب الاجتماعي. وبهذا الصدد أشار «كلينتون» «إذا لم نكن أقوياء في الداخل فلا يمكننا أن نقود العالم الذي فعلنا الكثير لصنعه».

ب - التخطيط الذي تعيشه الولايات المتحدة بين انشاداتها للداخل وتطلعاتها للخارج. وفي هذا المنحى أشار «هنري كيسنجر». «أنه في الوقت الذي تود فيه الإدارة الأمريكية تركيز جهودها على إعادة الهيكلة الداخلية، فإنها تعيش في مرحلة فوضى دولية كبرى يصعب بالتالي تلافي التدخل فيها».

ج - عجز النموذج الأمريكي بأبعاده السياسية والمجتمعية عن جذب الدول الأخرى. فالعصر الأمريكي وما ينطوي عليه من ثقافة ونمط استهلاكي أمريكي لا تستطيع أن تهضمه كل المجتمعات، بل وهناك مجتمعات ترفضه شكلاً ومضموناً.

د - يتعذر الاعتماد على القوة العسكرية والنووية وحدها والتي تتفوق بها الولايات المتحدة على بقية دول المعمورة، من أن تؤهلها لأن تلعب دور القطب الواحد في المدى المنظور.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات وغيرها نعتقد بأن التعددية القطبية هي التي ستسيطر على النظام العالمي، وهي تختلف من حيث الجوهر عن تعدد القوى في الماضي التي كانت تنطوي على إمكانات اندلاع الحروب بين الدول الكبرى، في حين تعند القوى اليوم تشكل مجتمعاً آمناً تتلاشى في ظله احتمالات نشوب الحرب، لأن قواعد اللعبة السياسية تبدلت جذرياً عما سبقها.

## ٢- ازدواجية المعايير الدولية:

تعتمد الولايات المتحدة سياسة الكيل بمكيالين في تعاملها مع الدول الأخرى، فالموقف الواحد يحتمل أكثر من تفسير وفق المقاييس الأمريكية، هنا عدلاً وهناك جوراً هنا مسموح وهناك ممنوعاً، هنا أبيض وهناك أسود، مستخدمة في ذلك آلتها الإعلامية الرهيبة وقوتها العسكرية الضاربة. لقد صورت الإدارة الأمريكية الصراع في الماضي على أنه صراع بين الرأسمالية والشيوعية، بين الديمقراطية والدكتاتورية، بين الحرية والعبودية، وعندما انهارت الشيوعية اجتهدت دواثرها الإيديولوجية لتصوير إرهاب الدولة دفاعاً عن النفس، ونضال الشعوب من أجل نيل حريتها واستقلالها إرهاباً، وفي الوقت الذي تتمسك فيه بالديمقراطية تدعم بعض الأنظمة الدكتاتورية في العالم، وفي الوقت الذي تنادي فيه باحترام حقوق الإنسان، تنتهك هذه الحقوق حتى في داخل الولايات المتحدة. فهي لا تتورع عن ممارسة أقسى أساليب التمييز العرقي



والعنصري، وفي الوقت الذي تدعو فيه إلى تدمير أسلحة الدمار الشامل وتصفية الأسلحة النووية والجرثومية، فإنها تجوب بأساطيلها البحار والمحيطات لتشيع الرعب والدمار في العالم. فالإدارة الأمريكية لا تجد حرجاً من تطبيق سياسة «الكيل بمكيالين» ما تجيزه لإسرائيل تحجبه عن العرب، فاضطهاد إسرائيل لعرب الأراضي المحتلة تعد دفاعاً عن النفس، وتصدي المقاومة للمحتل الإسرائيلي تعده إرهاباً، ومن المفارقات أيضاً أنها تساند بعض الحركات الأصولية، وتعادي بعضها الآخر وتتهمها بالإرهاب، وتدعم الأقليات في دولة وتدينها في دولة أخرى، وكل ذلك يجري تحت غطاء «الشرعية الدولية»، على الرغم من تأكيد الرئيس الأمريكي الأسبق «جورج بوش» على ضرورة إرساء نظام دولي جديد يقوم على الالتزام بقواعد الشرعية الدولية واحترام القانون الدولي، ومبدأ الأمن الجماعي، وتوفير ضمانات الحرية والديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، وحل المنازعات بالطرق السلمية.. الخ<sup>(٧)</sup> وبالطبع ما جاء على لسان الرئيس «بوش» مجرد تسويق إعلامي وتضليل للرأي العام العالمي، وحقيقة الأمر غير ذلك، إذ أشار أحد الباحثين إلى ذلك بقوله: «إن تعبير النظام العالمي الجديد هو وهم آخر مفتعل، فالتعبير في حقيقته يطابق حالة سيطرة حلف أحادي، أوروبي - أمريكي، على مجريات اتخاذ القرار بشكل انتقائي، وتطبيقه بشكل انتقائي في الهيئة الدولية».

إن النظام العالمي الجديد يسوق تحت شعارات براقة زائفة، مثل سيادة الشرعية الدولية والالتزام بتطبيق القانون الدولي، وفي حقيقة الأمر ما هو إلا خداع سياسي لإضفاء مسحة أخلاقية على النظام العالمي الجديد، بهدف التغطية على مراميه الحقيقية التي تخدم في المحصلة مصالح القوى المهيمنة على هذا النظام، والذي هو من حيث الجوهر نظام إمبريالي يستهدف السيطرة على دول الجنوب والتدخل في شؤونها الداخلية، ونهب خيراتها وثرواتها، ومن ثم فهو نظام عدواني يعتمد القوة العسكرية كأداة لتحقيق أهدافه.

فالشريعة الدولية تطبق فى حالات استثنائية؁ كما حصل فى حرب الخلىج الثانية؁ عندما أصدر مجلس الأمن سلسلة من القرارات بحق العراق أثناء اجتياحه لدولة الكويت؁ وتجسد هذه القرارات الشريعة الدولية؁ ولكن سرعان ما برزت بعد ذلك العديد من السلبيات؁ حيث أضحت الولايات المتحدة المحرك الرئيسى للمنظمة الدولية؁ والتي وظفت قراراتها فى خدمة المصالح الأمريكية من خلال ما يلى:

أ - تفعيل دور مجلس الأمن على حساب الجمعية العامة للأمم المتحدة؁ حيث أخذت الولايات المتحدة فى ظل غياب الفيتو السوفيتى - توظف مجلس الأمن فى خدمة مصالحها؁ وبذلك الطريقة استطاعت أن توظف (الشريعة) الدولية فى صالح الإدارة الأمريكية.

ب - تطبيق الشريعة الدولية بصفة انتقائية. فقد تم تطبيقها بشكل صارم إبان حوب الخلىج الثانية وأثناء أزمة (لوكربى)؁ عندما اتهمت الدول الثلاث الولايات المتحدة - فرنسا - بريطانيا - الجماهيرية الليبية بتفجير طائرة ركاب فوق سماء لوكربى عام ١٩٨٨؁ وطائرة فرنسية فى أجواء النيجر عام ١٩٨٩؁ وتم تطبيق الشريعة الدولية فى الصومال؁ فى حين لم تطبق الشريعة الدولية بخصوص الصراع العربى - الصهيونى. فالعدو الإسرائيلى يتحدى بشكل سافر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؁ وينتهك حقوق الإنسان فى الأراضي العربية المحتلة. ومن الملفت للنظر تم تغيب دور الأمم المتحدة عن محادثات السلام التى انطلقت من قمة مدريد لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى.

ج - أجازت (المحكمة العليا) فى الولايات المتحدة فى حزيران عام ١٩٩٢ باسم الشريعة الدولية للحكومة الأمريكية اختطاف مواطنى الدول الأخرى المشتبه فىهم وتقديمهم للمحاكمة فى الولايات المتحدة؁ ويعد ذلك انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولى؁ فضلاً عن كونه يجيز استخدام القوة ضد الدول التى يراد

القبض على مواطنيها لمحاكمتهم، مثلما حصل أثناء غزو غرينادا، واعتقال الرئيس (نوريغا)، وهي سابقة تشجع بعض الدول لاقتفاء أثر الولايات المتحدة بهذا الخصوص، مما يعرض النظام العالمي لعدم الاستقرار.

وهكذا أضحت الشرعية الدولية رهينة بالمصالح العليا للولايات المتحدة في المقام الأول. والتي أعطت لنفسها من الامتيازات ما لم تعطه قوة عظمى لنفسها في التاريخ، علماً بأن الإدارة الأمريكية تدعي بأن النظام العالمي الجديد يعد أفضل ما توصلت إليه البشرية في العصر الحديث، لأنه خلّص العالم من دوامة الصراع بين القوى الكبرى والتي كانت تشغل العالم عن ترتيب مصالحه الحيوية. مع أن النظام العالمي الجديد يفتقد إلى الحياد والنزاهة.

### ٣- الشراكة بدلاً من المواجهة:

إن الاعتماد المتبادل وإدراك الحاجة للتعاون يمكن أن يشيع الأمن والسلام في العالم، ويؤدي إلى استقرار النظام العالمي. وقد طرحت الولايات المتحدة بعد انحسار الحرب الباردة شعار «الوفاق بدلاً من المواجهة». فاكتمل الصراع بين الدول الكبرى أبعاداً جديدة تمثلت في صراع الحضارات والثقافات والاقتصاد والتكنولوجيا، ولكن مبدأ الشراكة والتحالفات الإقليمية على أسس الاعتماد المتبادل لا ينهي ولا يلغي التناقضات بين الدول الكبرى، وإنما قد يخفف من حدتها، وفي ظلّه، قد يتحول أعداء الأمس إلى أصدقاء طالما لا تتعرض المصالح الاقتصادية والسياسية للخطر. ففي الوقت الذي استكانت فيه بعض الدول وانسحبت مهزومة من ساحة الصراع، فإن الدول الكبيرة لا ترضخ ولا تستكين، حتى ولو قامت بينها شراكة في صورة تعاون اقتصادي وتجاري وعسكري، ويبقى الصراع قائماً بينها تحت الرماد إلى حين، ثم يتفجر بعد أن تتضج ظروفه الموضوعية والذاتية، فأوروبية الموحدة واليابان والصين لا تقبل بقيام الإمبراطورية الأمريكية، وليس بالضرورة أن تتطابق مصالحها مع مصالح الولايات

المتحدة، فإذا التقت مصالح الدول الرأسمالية في الماضي من أجل مواجهة الخطر الشيوعي، وبعد تلاشي هذا الخطر، فإن دول الاتحاد الأوروبي واليابان لن تقف موقف المتفرج إزاء ما تعبت به الولايات المتحدة في مقدرات النظام العالمي.

إن الاعتماد المتبادل لا يقتصر على زيادة حجم المبادلات التجارية، ولا على تعزيز الاتصالات بين الدول المعنية، وإنما يتخطاه إلى مجالات أخرى تتصل باستخدام الموارد الاقتصادية، وحماية البيئة من التلوث، ومكافحة الإرهاب... الخ، ومثل هذه القضايا الساخنة لا يمكن مجابتهها بالاعتماد على جهود دولة واحدة مهما بلغت قدراتها. مما يملئ وجود مؤسسات متخصصة على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل التصدي لها وتطويرها.

وفي ظل مبدأ الاعتماد المتبادل لم يعد بالإمكان استخدام القدرات العسكرية في توجيه العلاقات الدولية في الاتجاه المرغوب به، حيث توجد قدرات أكثر تأثيراً في السيطرة على مجرى الأحداث الدولية، ومنها معدلات النمو الاقتصادي، والثقافة والإيديولوجيا والتي لا يمكن التقليل من أهميتها ودورها في تحديد الأولويات السياسية للدول الفاعلة في مسار النظام العالمي الجديد.

ويشكك بعض الباحثين في قدرة الشراكة والاعتماد المتبادل في السيطرة على الأسواق العالمية والإنتاج العالمي، وشبكة الاتصالات المعقدة وتغييرها لأنها تتطلب تكاليف باهظة، في حين يعول البعض الآخر أهمية كبيرة على الشراكة لأن العالم المعاصر في طريقه إلى العولمة السياسية والاقتصادية، إلى درجة لا يمكن لأطراف النظام العالمي الجديد إلا أن تعتمد على بعضها بعضاً في مواجهة التحديات التي تعترض هذا النظام. وأن وجود التكتلات الاقتصادية يسهل كثيراً من إبرام الاتفاقات التي تتعلق بقضايا الأمن والبيئة والاقتصاد العالمي، وإبرام هذه الاتفاقات بين عدد محدود من التكتلات أسهل بكثير من إمكانية إبرامها بين حوالي (١٧٠) دولة منفردة...

### ٤. تهميش حركات التحرر الوطني وانبعاث الحركات الأصولية:

قُدِّرَ لحركات التحرر الوطني: في الماضي القريب أن تطيح بنظام المستعمرات الاستعماري وتنتزع الاستقلال السياسي لدولها، عن جدارة واقتدار، ولكن بعضها أخفق في تنويع الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادي، وتعذر عليها لأسباب كثيرة إنجاز عملية العبور الكبير من التخلف والتبعية إلى التقدم والتنمية، وقد بقيت دول الجنوب وبدرجات متفاوتة أسيرة التبعية الاقتصادية لمنظومة الرأسمالية العالمية، واستمرت بمثابة أطراف «تخوم» تغذي دول «المركز» وتمدها بالمواد الأولية والحاصلات الزراعية، وسوقاً لتصرف منتجاتها الصناعية كذلك تعذر على معظم حركات التحرر الوطني: من حل المشاكل الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها دولها مثل: المديونية والتضخم والبطالة والركود، والوعود التي قطعتها على نفسها في تحسين المستوى المعاشي للمواطنين من خلال إعادة توزيع الدخل الوطني توزيعاً عادلاً بين المواطنين، وطموحاتها في تحقيق الاندماج القومي والوحدات القومية لم يتحقق منها إلا النذر اليسير، والنتيجة كانت مخيبة للأمل، فسادت حالة من اليأس والإحباط، واهتزت ثقة الناس بها، فحصل فراغ سياسي، سرعان ما قدمتها نفسها لتعبئة الأحزاب الدينية والأصولية، مستغلة مناخ الرفض للشعارات التي أخفقت بعض حركات التحرر الوطني في تجسيدها على أرض الواقع لأسباب موضوعية تتصل بفقدان ظهيرها الاتحاد السوفيتي وبروز ظاهرة القطب الواحد، ولأسباب ذاتية تتعلق بعدم قدرتها على تطوير نفسها بما يتماشى والمتغيرات السياسية والاقتصادية المستجدة، فحصل بذلك فراغ في الساحة السياسية، حاولت بعض الأحزاب الدينية والأصولية استثماره، عندما طرحت نفسها كبديل لتحقيق ما عجز الآخرون عن تحقيقه.

لقد طرحت بعض الأحزاب الدينية والتيارات الأصولية تصورات للتعامل مع النظام العالمي الجديد تتمثل بالتالي:

أ - إءىاء المشروع الحضارى الإسلامى بوصفه بءىلاً للنموذج الحضارى الغربى وترشىء حركة الإءىاء الإسلامى.

ب - وضع الشرىعة الإسلامىة موضع التطبيق العملى فى الءول الإسلامىة.

ج - مقاطعة النظم الاستبءاءىة والعمىلة فى البلدان الإسلامىة ومجابهة أمم الكفر والضلال والجهاء ضءها.

و- إقامة سوق اقءصاءىة إسلامىة مشركة وقد ءلء بءعوة «أربكان» رىس وزراء تركىة لما ءشكله هءه ءصوراء أسساً للعزة والكرامة فى ءعامل الءولى - برأى الأحزاب الءىنىة - وبمءابة منطلقات لمواجهه صور السىطرة والهىمنة والاستغلال، فضلاً عن ءطوىق المفرزاء السلبىة للنظام العالمى الجدىء على الإسلام. (٨)

وهذا يعنى بأن النظام العالمى الجدىء مرفوض من ءىارات الإسلامىة لأنه - برأىهم - ىناصب الإسلام العءاء، وىمءل ءءءاً صلبىاً جءىداً للإسلام. ومن أجل مواهبة ءءءىاء النظام العالمى الجدىء، ءطالب بعض القوى الإسلامىة بالءءالف مع بعض الأحزاب والحركات الوطنىة والقومىة بالءءصى للمخاطر ءىى ءسءهء العرب والمسلمىن. من قبل النظام الءولى الجدىء.

وفى الوقت نفسه ءءءء بعض الأوسط الغربىة عن مواهبة العءو البءىل، إشارة إلى الإسلام بوصفه هذا العءو (٩) مما خلق رءوء فعل غاضبة فى العالم الإسلامى، ومن هنا جاء طرء بعض الأحزاب وءىارات الءىنىة للإسلام كبءىل حضارى عالمى، ومن بىن هءه ءىارات من ىرفض حضارة الغرب جملة وءفىصلاً، بالإضافة إلى رفضه لبعض النظم الحاكمة فى الءول الإسلامىة.

وفى واقع الحال ىمءل الإسلام والقومىة وبءرءاء متفاوتة نءاً للطرء الأمريكى الذى ىعء قىم الحضارة الغربىة بمءابة الإطار المرجعى الوحىء للعالم، فى ءىن ءرفضه المءءمعات العربىة والإسلامىة، وءعء هءه الءعوة عءواناً صارخاً على الخصوصىة القومىة.

إن الأحزاب الدينية والتيارات الأصولية لا يمكن أن نضعها في سلة واحدة، فمواقفها متباينة وبرامجها متضاربة سواء على المستوى المحلي أو العالمي، إذ أعلنت بعض هذه الأحزاب عداها السافر للولايات المتحدة، وبعضها الآخر تبني مشاريع اقتصادية واجتماعية طموحة على المستوى المحلي، ويتعامل بعقلانية مع الأوضاع الدولية السائدة كالثورة الإيرانية مثلاً، وهناك أحزاب دينية أعلنت الجهاد ضد الاستعمار وتقاوم الاحتلال بكل إمكاناتها مثل «حماس» و «الجهاد الإسلامي» في الأراضي المحتلة، وفصائل المقاومة في جنوب لبنان وهناك أحزاب دينية لا يجمعها جوامع بالإسلام وتتخذ منه ستاراً لتنفيذ مخططاتها المشبوهة، حيث تعتمد أسلوب القتل بالجملة للمواطنين الأبرياء، وترفع لواء الإرهاب، وتريد العودة بالبلاد إلى عصور القرون الوسطى كما يحصل في الجزائر ومصر، والصومال... الخ.

وبطبيعة الحال لا يعني تراجع حركات التحرر الوطني في الوقت الراهن اندثارها إلى غير رجعة. فقد تنبعث من جديد بثوب جديد ومضامين جديدة تستوعب ما فاتها وتهضم المتغيرات السياسية والاقتصادية الراهنة، بعد مراجعة نقدية وموضوعية لأوجه التقصير والمطالبات التي وقعت بها دون أن تتخلى عن ثوابتها النضالية ومنطلقاتها الوطنية والقومية.

وكذلك فإن تراجع حركات التحرر الوطني بعد انهيار الاتحاد السوفيتي إلى الصفوف الخلفية وانبعاث الحركات الأصولية والدينية لا يعني أن منظومة الرأسمالية العالمية قد انتصرت بصورة نهائية، فالدول الرأسمالية تواجه مشاكل حادة، واكتسب التنافس فيما بينها طابعاً حدياً، فضلاً عن بروز التحديات الإيديولوجية ذات الطابع الديني والقومي، وذلك كردود فعل لسياسة إضفاء الطابع العالمي على الإيديولوجية البرجوازية التي ظهرت وتبلورت في سياق التاريخ على المستوى الاقتصادي وعلى المستوى السياسي، فضلاً عن انتشار القيم الثقافية الغربية، ومحاولات تصدير المجتمع الاستهلاكي الغربي إلى دول الجنوب، فالولايات المتحدة تعمل ما بوسعها لتسويق

النمط الاسءهلاكى الأمريكى إلى الءول الأءرى من ءلال - الجىنز والكوكاكولا والهمبرغر الأمريكى...الخ.

#### رابعاً - موقع الءول فى النظام العالمى الجدىء

تتفاوت مواقع الءول ومكانتها فى النظام العالمى الجدىء، من ءىء فاعلىتها وتفاعلها مع هذا النظام واللى يمكن رصءها من ءلال ما ىلى:

##### ١- ءول الاءءاء الأوروبى والنظام العالمى الجدىء:

تطمء ءول الاءءاء الأوروبى للمساهمة فى صىاغة النظام العالمى الجدىء، وتءءىء أهءافه بما يعزز الأمن الأوروبى، وقء ىبءو هذا الطموء مشروعاً وواقعياً لأن أوروبة الموءءة تركن إلى مءزون ءضارى وقءرات بشرىة وتكنولوءىة تؤهلها لأن تكون نءاً للولائىاء المءءءة، فالمصالح ءىوىة للاءءاء الأوروبى، قء لا تتعاىش بالضرورة مع المصالح ءىوىة للولائىاء المءءءة، وربما تتعارض معها، سىما فىما ىتعلق بالسىطرة على المواء الخام ومصادر الطاقة فى العالم، واللى وءءت تعبىراً لها فى صوءة ءروب ءءارىة مع الولائىاء المءءءة منها ما هو ءفى ومنها ما هو معلن، تستهءف إقامة علاقات متكافئة مع الولائىاء المءءءة.

لقد نءءء الجماعة الأوروبىة فى إقامة أكبر منطقة ءءارة ءرة، وبانضمام «الأفءا» بءولها السبع واللى آءءت تسهم بـ ٤٦% من الءءارة الءولىة، وهى على أهبة الاسءءاء لاسءقبال أعضاء ءءء بشكل ءءرىى، وقء ءشمل مسءقبلاً ءول القارة الأوروبىة كافة، وإن كان هذا لا ىعنى بالضرورة أن ءقبل ءمىعها فى عضوىة الاءءاء الأوروبى.

وقء أفضى غىاب عءو الأمس الاءءاء السوفىئى الذى كان ىضطءر ءول الاءءاء الأوروبى للءءالف مع الولائىاء المءءءة إلى ءغىىر قواعد اللعبة السىاسىة، ءىء ءل



التنافس الاقتصادي محل التعاون الإستراتيجي، الأمر الذي ينذر بقيام حرب من نوع جديد، هي الحرب الاقتصادية الباردة، والتي تقف خلفها الحواجز الجمركية، وإشكالات السياسة الزراعية، على الرغم من الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وكل هذه القضايا وغيرها تدفع بكل طرف لأن يحصن مواقعه الإقليمية ويتمترس خلفها. وقد يشتد الصراع أكثر فأكثر بين الطرفين من أجل اقتسام الأسواق ومناطق النفوذ الاقتصادية في دول الجنوب. وعلى الرغم من توافر بعض عناصر القدرة والقوة، فإن الجماعة الأوروبية لا تمتلك منفردة جميع عناصر القوة التي تؤهلها لأن تكون فاعلة في النظام العالمي أو أن تتزعم قيادة العالم بمفردها، وفي الوقت الذي تحتل فيه الجماعة الأوروبية موقعاً تجارياً وصناعياً وتكنولوجياً متميزاً فإنها تفتقر إلى الرؤية السياسية الخارجية الموحدة، فدول الاتحاد الأوروبي غير متفقة على معظم القضايا الإقليمية الساخنة في العالم. فضلاً عن بعض الصراعات التي تعاني منها ذات النزعة القومية، كما هو حاصل في أيرلندا، أسبانية، بلجيكة.. الخ.

ولكن على الرغم من وجود شراكة بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، فإن الأمر قد ينطوي في الوقت نفسه على وجود صراع قد يتفجر في أي وقت بين الأطراف التي تأخذ بصيغة الاعتماد المتبادل، سيما وأن دول الاتحاد الأوروبي لم تعد بحاجة إلى مظلة الأمن الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. ولكن حرب الخليج الثانية أظهرت محدودة قدرة الجماعة الأوروبية على ممارسة دور دولي مستقل على صعيد السياسة الخارجية، وذلك نتيجة للخلافات فيما بينها من جهة، ونتيجة للقيود التي فرضتها الولايات المتحدة على الدول الأوروبية من جهة أخرى.

## ٢- اليابان والنظام العالمي الجديد:

تسعى اليابان بدورها إلى احتلال موقع مؤثر في مسار النظام العالمي الجديد يتناسب وقدراتها الاقتصادية التي لا يستهان بها، ومنذ عدة سنوات تدور بينها وبين الولايات

المتحدة حروب تجارىة على غاية من الخطورة؁ تضغط باتجاه إقامة علاقات اقآصاءىة متكافئة مع الولايات المتحدة ومما تجدر ملاحظته بأن معظم واردات اليابان من الولايات المتحدة هي من المنتجات الغذاءىة والمواد الأولىة فى حىن تستورد الولايات المتحدة من اليابان التجهىزات الصناعىة والإلكآرونىة والتكنولوىا الطلىعىة الأمر الذى يكسب اليابان قوة أكبر فى مواجهاة الولايات المتحدة.

ومن هذا المنطلق تبأأ اليابان عن دور لها فى صىاغة النظام العالمى الجدىء ىتناسب ومكانتها كعملاق اقآصاءى؁ معتمدة فى ذلك على الدبلماسىة الاقآصاءىة فى ترتىب العلاقات الدولىة. وتضغط المؤسسات الحاكمة فى اليابان باتجاه التآلى عن السىر آلف الولايات المتحدة ومساندتها فى إدارة الأزماآ الدولىة وتطالب الأوساط الحاكمة ببنى سىاسىة سلمىة نشطة وإىجابىة على المستوى الدولى.

لقد ورد فى تقرير «أوزاوا» (نسبة إلى الأمين العام للحزب الحاكم) ضرورة تعديل المادة التاسعة من الدستور من أجل السماح للقوات اليابانىة للمشاركة فى عملىات حفظ السلام الدولىة والبأأ عن دور دولى لليابان دون التآوف من الاتهام بإعادة عسكرة المجتمع اليابانى؁ وبهذا الصدد فىقول: «ياسوهىروناكا سون» رئىس وزراء اليابان الأسبق (أن علينا أن نتآطى العوائق القانونىة ونهىى للاشآراك فى الجهاود الدولىة المستقبلىة للحفاظ على السلام.

كذلك تطمح اليابان لأن تصبأ عضواً دائماً فى مجلس الأمن حتى تسهم فى صىاغة القراآت الدولىة؁ وتسعى إلى تسوىق ثقافتها ونمطها الاستهلاكى آارج المفهوم الأوروبى؁ فضلاً عن مساعىها للتوفىق بىن الأصالة والمعاصرة؁ بما يعلى من شأن الجماعة على حساب الفرد.

وعمدت اليابان إلى توفىق علاقاتها الاقآصاءىة مع دول النمر الأربعة والدول الواقعة فى محىطها المباشر؁ وهذا ما تظهره معطىات الاستثمارات اليابانىة فى هذه الدول الأمر الذى ىآىر حفىظة الدول الغربىة ولاسىما الولايات المتحدة.

ولكن كلما حاولت اليابان تخطي عقدة المكان المتمثلة بصغر المساحة والبعد الجغرافي بالتركيز على التكنولوجيا الطليعية الهجومية، فإنها تواجه صعوبات باتجاه تسويق ثورتها الفكرية والثقافية والتي تصطدم بمعوقات تتعلق بعدم إقبال بعض المجتمعات عليها بما فيه الكفاية، وإن كان النموذج الياباني للتنمية يشكل مصدر جذب للعديد من المجتمعات، بفضل الدور النشط الذي تلعبه في العالم كدولة مانحة للمساعدات، مما يمكنها من إقامة علاقات اقتصادية متينة مع العديد من دول المعمورة.

كذلك تصطدم طموحات اليابان على المستوى الدولي، بضعف قدراتها العسكرية والنووية غير المسموح بإنتاجها وهناك قيودٌ دستورية على إنفاقها الدفاعي، يقلل من قدراتها قياساً بالولايات المتحدة. وإن كانت ليست بحاجة إلى مظلة الحماية الأمريكية بعد زوال الخطر السوفيتي المزعوم.

## ٢- الصين والنظام العالمي الجديد:

يتوقع معظم الباحثين بأن المارد الصيني سينطلق من قممه عما قريب وبقوة إلى الساحة الدولية، فالإصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية التي اختطتها منذ عدة سنوات باتجاه تطبيق قوانين اقتصاد السوق الاشتراكي أهلتها لأن تكيف نفسها مع المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية، دون أن تفرط بالثبات من المبادئ والمعتقدات، وقد مكنتها السياسية الاقتصادية الجديدة من أن تحقق أعلى معدلات نمو في العالم تصل في المتوسط إلى ١١% سنوياً، فضلاً إلى اتجاه الصين نحو تحديث وعصرنة التكنولوجيا بطريق النسخ والتقليد والابتكار.

إن القدرات البشرية للصين التي تصل إلى ١٢٥٠ مليون نسمة، ومساحتها التي تتجاوز (١٠) مليون كم<sup>٢</sup>، بالإضافة إلى إمكاناتها الصناعية والزراعية والتكنولوجية، وما تتركز به من موارد طبيعية هائلة، وقدراتها العسكرية والنووية تجعل منها قوة فاعلة، لن تقف على قارعة الطريق تنفرج عما يجري حولها في العالم، فالصين

الشعبية تطمح اليوم وغداً في أن يكون لها دوراً نشطاً في رسم ملاح النظام العالمي الجديد، سيما وأنها تمتلك العضوية الدائمة في الأمم المتحدة.

لقد ذهب البعض إلى وصف النظام في الصين «بالرأسمالية الكليّة» للدلالة على المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حصلت فيها، سواء من حيث التخلي عن التخطيط المركزي باتجاه إقامة «جزر الاقتصاد الحر» المتمثلة في إحداث أكثر من (١٢) منطقة استثمار حرة للتنمية الاقتصادية وإعادة النظر في أسس الاقتصاد الاشتراكي مستفيدة من التجربة المغيرة في الاتحاد السوفيتي سابقاً وذلك بتبني ما يسمى «باشتراكية السوق»، والتي تجمع بين مزايا الاشتراكية ومزايا الاقتصاد الحر ونذب عيوب كلاهما، مع الاحتفاظ بالدور القيادي للقطاع العام الذي لا يزال قوياً، علماً بأن بعض الباحثين يشكك بالخطوات الأخيرة التي أقدمت عليها الصين كونها تتطوي برأيهم — على المزيد من التناقضات التي قد تتفجر مستقبلاً. وعلى الرغم من اهتمام القيادات الحزبية والحكومية بترتيب أوضاع البيت الصيني، فإنها تولي أهمية خاصة لمشاركتها في صياغة النظام العالمي الجديد، بما يتناسب ووزنها في العالم من خلال ما يلي:

- أ — إحداث توازن مع الخارج بإتباع سياسية تهدئة العلاقات مع الدول الأخرى بغية التأثير في ميزان القوى الإقليمي وحفظ استقراره.
- ب — السعي إلى إرساء علاقات دولية جديدة مع الدول التي كانت ترتبط معها بعلاقات إيديولوجية بالإضافة إلى تعزيز وتنويع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول الجنوب على أسس المصالح الاقتصادية المشتركة.
- ج — التوجه نحو بناء الصين الكبرى التي تضم كل من تايوان، هونغ كونغ وزيادة الاعتماد المتبادل بين هذه الأطراف
- د — الاستمرار في بناء القوة العسكرية والنووية وتطويرها بالاعتماد على التكنولوجيا العسكرية المدنية، وهذا ما تظهره بعض المعطيات، حيث زاد

إنفاقها العسكري بنسبة ٦٠% منذ عام ١٩٨٨. وفق المعلومات التي أعلنتها المخابرات المركزية الأمريكية، الأمر الذي يشكل مصدر قلق للولايات المتحدة. فالصين بقدراتها الديموغرافية وبإمكاناتها الاقتصادية وبقوتها النووية وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن قادرة لأن يكون لها دور فاعل في مسار النظام العالمي وإعادة صياغته من جديد.

#### ٤. دول الجنوب والنظام العالمي الجديد:

تحت يافطة الحرية والديمقراطية والسلام واحترام حقوق الإنسان، تسعى الولايات المتحدة إلى إخضاع دول الجنوب ووضعها تحت هيمنتها السياسية وسيطرتها الاقتصادية، وإذا لم تبادر دول الجنوب للتعاون والتسسيق فيما بينها فإنها مهددة بوجودها القومي ومعرضة لحروب أهلية وطائفية وقبلية وأثنية. فالنظام العالمي الجديد بصيغته الحالية يسعى إلى تفكيك هذه الدول وتدمير وحدتها الوطنية، فضلاً عن تهميش دورها في الحياة الدولية، ودول الجنوب بإمكاناتها المبعثرة والمشتتة، وبمواقفها المتضاربة إلى درجة التناقض لا تقوى على مواجهة المتغيرات الدولية العاصفة، ولا تستطيع تغيير مسار النظام العالمي الحالي بما يخدم مصالحها، سيما وأنها غير متفكة على اتخاذ موقف محدد من هذا النظام. فهناك بعض الدول تجد في النظام العالمي القائم، الملاذ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنها من يعد هذا النظام المسؤول عن إفقار الدول الفقيرة وإثراء الدول الغنية، ففي ظلّه تزداد الدول الفقيرة فقراً والدول الغنية ثراءً، ومن أجل تفادي السلبات التي ينطوي عليها النظام العالمي القائم، يفترض أن تعيد دول الجنوب النظر في حساباتها السياسية التي كانت تقوم على عنصر التوازن الدولي والذي اختل باختفاء الاتحاد السوفيتي من خارطة السياسية، مما يملئ عليها أن تتقن قواعد اللعبة السياسية الجديدة، وتبحث عن مصالحها في إطار هذا النظام من خلال نهج طريق التنمية الاقتصادية المتوازنة

والشاملة والمستقلة، والنزوع نحو التكتلات الاقتصادية، وبما يمكنها من مواجهة عملية النهب المنظم لخيراتها وثرواتها من جانب الاحتكارات الوطنية وعبر الوطنية.

وعلى الرغم من أن بعض الدول الآسيوية قد نجحت في إحراز تقدم هائل في مجال التنمية، فإن الغالبية العظمى من بلدان الجنوب لا تزال تفصلها هوة كبيرة عن دول الشمال، مما زاد من حدة التوتر بينهما، والذي وجد تعبيراً له في زيادة العداء لدول الغرب الرأسمالي، وقد فقدت دول الجنوب قدرتها على المناورة في استغلال المنافسة بين القوى العظمى للحصول على موارد ومساعدات من دول الشمال الغنية، ولكن هذا لا يعني أنها لم تعد قادرة على الاستفادة من بعض المزايا الاقتصادية والسياسية، ولكن سلبيات النظام العالمي الجديد أكثر من منفعه لهذه الدول، ومن أبرز هذه السلبيات هي تراجع الأهمية الإستراتيجية لبعض دول الجنوب، بعد أن انتفى الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب. فلم تعد دول الغرب بحاجة إلى كسب تأييد دول الجنوب ومساندتها. بالإضافة إلى اشتداد الصراع بين بعض دول الجنوب حول قضايا الحدود كالصراع بين أرمينية وأذربيجان، والصراع في البوسنة... الخ، وكذلك انخفاض المساعدات الخارجية لدول الجنوب في ظل انتفاء الدوافع السياسية، وتدهور قدرات دول الجنوب على تحديد مسارها الاقتصادي، في ظل التبعية الاقتصادية وتفاقم مشاكلها الاقتصادية، والتي تتمثل في عدم القدرة على توفير الاحتياجات الأساسية للسكان كما هو الحال في: السودان، والصومال وبنغلادش، فضلاً عن تراجع أسعار المواد الأولية والتي تأثرت بها كل من: زامبيا والبيرو، بالإضافة إلى عدم قدرة بعض دول الجنوب على مواجهة الضغوط التي تفرضها المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي. ولهذا ليس هناك ما يدعو للتفاؤل بأن النظام العالمي الجديد سيسهم في حل المشاكل الاقتصادية في هذه الدول، بل هناك من يتوقع بأن وضعها سيزداد سوءاً، إذا ما بقيت الظروف الدولية على وضعها الحالي، ولهذا ترتفع الدعوات التي تطالب بإقامة نظام دولي جديد يحقق قدراً من العدالة في توزيع الموارد والثروات بين دول

الشمال ودول الجنوب، ويسمح بتوظيف موارد هذه الدول من أجل تنميتها وتدعيم قدراتها الذاتية والجماعية. <sup>(١٠)</sup> ويتوقع بعض الباحثين المزيد من التهميش لدول الجنوب نتيجة لعدم قدراتها على التكيف مع المتغيرات الدولية، ولهذا ستتعمق التناقضات بين دول الشمال ودول الجنوب. <sup>(١١)</sup> وهذا ما أظهره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في منتصف عام ١٩٩٢، والذي ورد فيه بأن ٢٠% من سكان العالم يستحوذون على حوالي ٨٢,٧% من إجمالي دخل العالم، وتستهلك الدول الغنية ٧٠% من الطاقة العالمية و ٨٠% من أخشابها، و ٦٠% من غذائه، في حين ٢٣٠٠ مليون نسمة من البشر يفتقدون خدمات الصرف الصحي و ١٣٠٠ مليون نسمة لا يستطيعون الحصول على مياه الشرب الصالحة، وتتسبب التجارة غير المتكافئة بخسارة تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار سنوياً لمعظم دول الجنوب. ونتيجة للأوضاع المعاشية السيئة من معظم هذه الدول، فإن النظام العالمي الجديد لن يعرف الأمن والاستقرار طالما أن دول الجنوب تعاني من عدم الاستقرار. وتجدر الإشارة بمكان، أن هناك عوامل ضاغطة على دول الجنوب تحول دون مساهمتها بفاعلية في عملية تشكيل النظام العالمي الجديد، ومن بينها عدم الاتفاق على الأولويات الاستراتيجية بين دول الجنوب، وغياب التنسيق الجماعي بين هذه الدول، بالإضافة إلى الضغوط التي تمارسها الدول الرأسمالية المتطورة على دول الجنوب للحيلولة دون قيام تعاون فعال بينها، فضلاً عن التباين والتفاوت في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي بين دول الجنوب.

ومن أجل تفعيل دور دول الجنوب في النظام العالمي الجديد، لابد من اتخاذ بعض الخطوات من جانب هذه الدول باتجاه تطبيق الديمقراطية الحقيقية واحترام حقوق الإنسان. وتوظيف منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وتوطين معطياتها في جميع مناحي الحياة. بالإضافة إلى التوجه الاندفاعي نحو التصنيع المدني. وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين هذه الدول. وبهذه الإجراءات وغيرها يمكن أن تعزز قدراتها الاقتصادية، وعندها سيكون صوتها مسموعاً على المستوى الدولي.

### ٣- العرب والنظام العالمي الجديد:

إن النظام الإقليمي العربي إذا كان موجوداً فإنه ليس جزءاً من النظام العالمي الجديد وحسب وإنما غداً تابعاً له، وسيستمر هكذا حتى يدرك العرب أين مصلحتهم تكمن في قدرتهم على توفير عناصر القوة والقدرة التي تؤهلهم لأن يكونوا مؤثرين في مسيرة النظام العالمي الجديد، وبما يمكنهم من إملاء شروطهم بدلاً من أن تملأ عليهم شروط الآخرين. لقد شق مصطلح النظام الجديد طريقة إلى الأدبيات السياسية والاقتصادية العربية إثر حدثين هاميين يتعلقان بالعرب، وهما حرب الخليج الثانية، ودور الولايات المتحدة كراع لعملية السلام بين العرب وإسرائيل. وكان لهذين الحدثين كبير الأثر في بروز الأحادية القطبية ممثلة بالولايات المتحدة، وفي ضوء هذين الحدثين تباينت مواقف المفكرين العرب من النظام العالمي الجديد والتي يمكن حصرها بالتالي:

أولهما - التيار المتحيز - لقد أعد بعض الباحثين العرب حرب الخليج الثانية بمثابة المدخل لقيام نظام عالمي جديد يرتكز على أسس الشرعية الدولية، ويدعم دور الأمم المتحدة في إدارة العلاقات الدولية والالتزام بمبادئ احترام السيادة الإقليمية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، والالتزام بالديمقراطية كنظام سياسي واحترام حقوق الإنسان، وبهذا الصدد يقول أحد الباحثين العرب (يتخلق اليوم نظام عالمي جديد له قواعد ونظم ومؤسسات وأهداف.... ويصّر العرب على التخلف عن هذا النظام، وهذا النظام الجديد له قوانين ما زال بعضنا يرفضها....).<sup>(١٢)</sup> وفريق آخر من الباحثين العرب يعترف بوجود النظام العالمي الجديد ولكنهم يحفظون على أسسه ومرتكزاته، لاسيما أن الولايات المتحدة صممت تبعاً لمصالحها وأهدافها، وبطالون بضرورة أن يتكيف العرب مع المتغيرات الدولية الجديدة و ألا يفوتوا الفرص الإيجابية التي يوفرها النظام العالمي الجديد ومنها خلق بيئة ملائمة للديمقراطية في الوطن العربي. والتحول نحو التعددية السياسية



والفكرية بدلاً من هيمنة الحزب الواحد. بالإضافة إلى تخلي الولايات المتحدة عن دعم الأنظمة الاستبدادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فضلاً عن تراجع مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. زد على ذلك الاستفادة من مزايا الثورة الصناعية الثالثة. ومن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي أملاها النظام العالمي الجديد.

**ثانيهما:** التيار الرافض لمقولة النظام العالمي الجديد، حيث ذهب بعض المفكرين العرب إلى وصف النظام الدولي الجديد، بـ (الفوضى الدولية الجديدة) أو منهم من وصف المرحلة الدولية الراهنة (بالمرحلة الانتقالية) أو (المتغيرات الدولية) لم يعترف بعض الباحثين العرب بعد بوجود نظام عالمي جديد، نظراً لحالة الفوضى وعدم الاستقرار الذي يكتنف العالم في أعقاب الحرب الباردة، وبرأيهم - النظام العالمي الجديد لم يولد بعد وإن وجد فهو في طور التكوين، فلم تستقر بعد ملامحه، وسوف يكون هذا النظام محصلة لجملة من التفاعلات الدولية التي شهدتها العالم منذ مطلع الثمانينات، فالعالم يمر اليوم بمرحلة انتقالية تتوالد في إطارها تدريجياً أسس ومرتكزات هذا النظام وقد تستمر إلى نهاية هذا القرن، وأن المتغيرات الدولية يمكن أن تشكل مستقبلاً قواعد لقيام نظام عالمي جديد لا بد أن يتأثر به العرب شاعوا أم أبوا.

إلا أن بعض الباحثين العرب قد ذهب إلى القول بأن النظام العالمي الجديد الذي ظهر هو نظام استعماري إمبريالي عدواني يسعى لاستغلال دول الجنوب والسيطرة عليها، وأن هذا النظام يعادي العرب والمسلمين ويتسم بالغطرسة...<sup>(١٣)</sup> وأعدّ بعض الباحثين حرب الخليج الثانية بمثابة البوابة التي مكنت الولايات المتحدة من فرض سيطرتها على العالم من خلال تحكمها بمنابع النفط، وإجهاض عناصر القوة كافة التي تملكها بعض الأقطار العربية التي لو أحسنت توظيفها لكان بالإمكان تحقيق التوازن

الاستراتىجى مع إسرائيل. وأن المتغىرات السىاسىة الدولىة فرضت مزىءاً من القىوء على العرب؁ فالولاىات المئءة التى تتحكم بالنظام العالمى الحالى لا تستءءم القوة إلا ضد العرب؁ وئرمى إلى السىطرة على النفط العربى؁ بالإضافة إلى تصفىة الفكر القومى العربى وتشوىة الثقافة العربىة والحىولة ءون ءءقىق الانءماآ القومى؁ ومؤشرات هذا النظام لا ءوحى بالاطمئنان؁ وقء ترتبء عليها العءىء من السلبىات من بىنها هآرة الیهوء السوفىء إلى فلسطين واستئناف ءول أوروبة الشرقىة لعلاقاتها ءبلوماسىة مع إسرائيل وفقءان ءءعم الاستراتىجى للعرب بعء تفكك الاتحاد السوفىءى إلى ءول مسءقلة. بالإضافة إلى ءءءىات الجءىة التى سىطرأها مشروع أوروبة الموءءة والتى ءءعلق بالتآارة والاستئمارات والنفط والمساعدات والهآرة. وبالفعل آرآبت الولاىات المئءة إءر آرب الخلىآ الءانىة بنتائج ءأسء عليها إذ أظهرء آوب الخلىآ الءانىة الولاىات المئءة؁ بوصفها القوة العظمى الوحىة القاءرة على صىاآة النظام ءولى الجءىء وءماىته. كءلك ءخلصء الولاىات المئءة من عآة هزىمءها فى فىءنام واستعاءت برىقها فى آرب الخلىآ الءانىة بالإضافة إلى ءهمىش ءور ءول الأآرى فى بنىة النظام العالمى الجءىء لصالآ ءعزىز مكانة الولاىات المئءة فى صىاآة النظام العالمى وءءىء مرامىه. <sup>(١٤)</sup> لقء رفض أنصار الاءآاء الءانى الذى ىضم مفكرىن من آآزاب وطنىة وقومىة وإسلامىة علمانىة مقولة الانتصار النهاى للراسمالىة واللىبرالىة؁ كونها ءغلق الباب أمام آءءمالات ظهور أية أىءىولوجىات آآرى؁ قء ءمئل فى المسءقبل ءءءياً لمنظومة الراسمالىة العالمىة؁ بمعنى أن آبأاع هذا الاءآاء ىستبءعون أطروآة «نهایة الأىءىولوجىات» كونها ءءعارض ومباءى ءءءءىة السىاسىة المرئكة إلى النظرىة ءىمقراطىة. <sup>(١٥)</sup>

كءلك لا یعلقون آمالاً كبىرة على مقولة اقءصاد السوق الذى ءروج له ءوائر البرآوازىة بوصفه المفتاح السآرى لآل المشاكل الاقءصاءىة كافة التى ءعانى منها

دول العالم ومن بينها الدول العربية، فليس بالحرية الاقتصادية وحدها يمكن إنعاش الاقتصاد العالمي وازدهاره، إذ لا بد من أن تقوم الدولة ببعض الوظائف الاقتصادية مثل:

- تحديد الأولويات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ممارسة الرقابة على القطاعين الخاص والتعاوني.
- إقامة مشاريع البنية التحتية، من طرق وجسور ونقل واتصالات.
- إقامة الصناعات الثقيلة التي لا يجرؤ القطاع الخاص الإقدام عليها.
- تحقيق العدالة في تحقيق الدخل والثروة. (١٦)

وحتى يسهم العرب في صياغة العالم الجديد، وبما يخدم مصالحهم السياسية والاقتصادية طرح أتباع التيار القومي بعض التصورات التي يمكن إجمالها بالتالي:

- ١- إعادة ترتيب البيت العربي من خلال تصفية الخلافات وتنقية الأجواء العربية بالإضافة إلى إعادة صياغة العلاقات العربية - العربية على أسس قوامها المصارحة والمكاشفة والعلمية من أجل تقويم العمل العربي المشترك خلال العقود الماضية، ورصد المعوقات التي حالت دون قيام تعاون عربي حقيقي.
- ٢- تبني استراتيجية عربية متماسكة لمواجهة المتغيرات الدولية الجديدة وتفعيل دور الجامعة العربية حتى تنهض بمسؤولياتها في دعم العمل العربي المشترك. من أجل توطین معطيات الثورة العلمية التكنولوجية، وتعزيز دور السوق العربية المشتركة، والبحث عن آلية جديدة للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى الانفتاح على الثقافات الأخرى في إطار الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

٣- تحقيق التعايش بين مختلف الحركات والأحزاب والتيارات السياسية العربية.

٤- إحياء النظام الإقليمي العربي والسعي لتحقيق الوحدة العربية.

٥- السىر فى طرىق التئمة المتوازنة والشاملة والمستقلة من خلال التئسيق بىن الجهوء القطرىة والأفاق القومىة للتئمة الاقتصاءىة والاجئماءىة.

٦- تفعلل التعاون العربى - الأفرىقى والتعاون العربى الآسىوى، وتءعىم حركة عءم الانحىاز بالإضافة إلى تخفىف الاعئماء على الدولة الغربىة وبخاصة الولایات المئءة. (١٧)

وهذا یعنى بان النظام العالمى الجدىء بصىغئة الحالیة، مرفوض شكلاً ومضموناً من التىارات القومىة، لأنه یعاىى فكرة القومىة العربىة والوئة العربىة والتئمة المستقلة، وىكرس علاقات السىطرة والهىمة على العرب. وعلى الرغم من ذلك لا یعارض أنصار هذا التیار مسألة التعامل مع المئغىرات الدولىة والتكىف معها، بشرط عءم التفرىط بالمصالح الوطنىة والقومىة، ولن یتأتى ذلك إلا من خلال تبئى مشروع قومى عربى نهضوى منفتح یسهم فى تكرىس الإىجابىات ونبذ السلبىات التى أفرزئها وستفرزها المئغىرات الدولىة الجءىة. وىمكن من توسىع هامش الحركة أمام العرب على المستوى الدولى عبر تعزىز العلاقات مع بعض القوى الدولىة الصاعءة كالیابان والصىن ودول النمر الآسىوىة.

وفى الواقع إن مواقف الدول العربىة ومفكرىها، تكاء تكون متضاربة ومتناقضة، ولا یوءء تصور مشترك أو موقف موئء من المئغىرات الدولىة الجارىة، وقد یعوء ذلك إلى تشعب العلاقات الدولىة وتشابكها إلى ءرئة التعقىء، فضلاً عن عمق التءولات التى تكئئف عالمنا المعاصر وسرعة حءوئها.

لقد نبه الرئىس الراحل حافظ الأسد رئىس الجمهورىة العربىة السورىة فى اكئر من مناسبة للمخاطر التى ینطوى علیها القاءم من مئغىرات دولىة عمىقة، تختلف كل الاختلاف عما سبئها، وأهاب بالعرب أن ىستىقظوا فى وقت مبكر ویواجهوا مجئمعىن القاءم الجءىء للاتفاق على إىجابىاته للاستفاءة منها وعلى سلبىاته للتخلص منها.

وقد حذر الرئيس الراحل حافظ الأسد من مغبة تجاهل المتغيرات الدولية وعدم الاكتراث بها بقوله: (إن في العالم شيئاً جديداً يجب ألا نجهله أو نتجاهله، لقد كان العالم مستقراً طوال عقود من الزمن وفق توازنات معينة، وقد حدثت تغيرات هامة ضمن هذه التوازنات، الأمر الذي غير في ركائز الاستقرار القائم مما سبب خللاً فحركة مضطربة ليست واضحة الطريق... ومن المتوقع لهذا العالم أن يصل في مرحلة ما إلى الاستقرار النسبي، لأنه لا يوجد استقرار مطلق، فالعالم يتغير بين عصر وآخر، وقد يتغير ضمن العصر الواحد...) (١٨).

ثم تساءل الرئيس الراحل حافظ الأسد أين العرب كأمة من المتغيرات الدولية والاحتمالات المستقبلية المفتوحة؟ (فعلى العرب قبل غيرهم أن يتمتعوا جيداً فيما تفعله الصهيونية الآن على الساحة الدولية، وفي ما يمكن أن تفعله غداً... ويجب ألا يغيب عن أبصار العرب وبصائرهم أطماع إسرائيل في الوطن العربي.... وقد أعرب الرئيس الأسد عن خيبة أمله بأن العرب كمجموع لم يفعلوا شيئاً لمواجهة المستقبل ولم يقوموا بجديد للتعامل مع العالم الجديد بل هم في حالة ارتباك وفوضى فكرية وسياسية). (١٩)

وبهذه الكلمات المصيرية يكون الرئيس الراحل حافظ الأسد قد دق ناقوس الخطر ووضع العرب أمام مسؤولياتهم التاريخية، فالمخاطر التي تتطوي عليها المتغيرات الدولية كبيرة وكثيرة ومنعكساتها السلبية على العرب أكثر من إيجابياتها، حيث أخذت التحالفات القائمة والتي في طريقها إلى الظهور تبحث عن مجالات حيوية لها، فقد يكون المجال الحيوي المطلوب على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو غير ذلك، وترمي الدول الكبرى من وراء توسيع مجالها الحيوي في الحدود الدنيا اغتصاب إرادة الشعوب جزئياً أو كلياً، من خلال فرض السيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية على الدول الصغيرة، لا سيما دول الجنوب، بغية مصادرة قراراتها السياسي المستقل لتقييد قراراتها العسكرية والاقتصادية، وقد أظهرت التجربة التاريخية بأن

الأحلاف الغربية تحقق مجالاتها الحيوية وتوسعها على حساب الدول ضعيفة التطور. وطموح الدول الكبرى لتوسيع المجال الحيوي كان وما زال يعني استعماراً بأشكال مختلفة.

لقد أن الأوان أن تنتبه الأقطار العربية لمرامي التكتلات الاقتصادية والأحلاف العسكرية التي تتنافس على اقتسام مناطق النفوذ، وأقطار الوطن العربي من بين أهم الدول التي تتصارع عليها الدول الرأسمالية الكبرى، وكونها تتربع على موارد طبيعية هائلة، لا يزال جزءاً منها تحت باطن الأرض وعلى سطحها تنتظر الاستثمار، وكذلك الطاقة بوصفها العصب الأساسي في الاستراتيجية العالمية ونظراً للأهمية الاستراتيجية للوطن العربي يفترض أن يكون له دور في صياغة مضامين النظام العالمي الجديد وأهدافه، يتناسب وحجمه الحضاري، وحتى يكون له هذا الدور يفترض تفعيل المنظمات الإقليمية العربية السياسية منها والاقتصادية والثقافية. فالولايات المتحدة التي تسيطر على النظام العالمي الجديد وتسخره في خدمة مصالحها، تخاطب العرب منفردين من خلال مصالحهم القطرية متجاهلة انتمائهم القومي، وعليه فإن النظام العالمي الجديد الحالي ليس مع وحدة العرب وتحررهم، بل هو منحاز إلى جانب إسرائيل.

وحتى يخرج العرب من حالة الارتباك والفوضى الفكرية والنفسية، وحتى يحافظوا على مصالحهم السياسية والاقتصادية والثقافية في ظل المتغيرات الدولية العاصفة لا بد من السعي قدماً على طريق تحقيق المشروع القومي العربي النهضوي، والذي يفترض ألا يدير ظهره لما يجري في العالم من متغيرات ويقف موقف المتفرج على قارعة الطريق، أو أن يتوقع على نفسه خلف سياج العزلة الاقتصادية والثقافية. فالعالم بفضل الثورة المعلوماتية أصبح أشبه بقرية واحدة، ولا يمكن بحال من الأحوال مواجهة ما يجري فيه إلا من خلال التفاعل معه بموضوعة، حتى لا يفقد العرب صلتهم بالحاضر والمستقبل وحتى لا يتخلفوا عن مواكبة ركب الحضارة. دون أن

يتخلوا عن ثوابتهم الوطنية والقومية، فلا بد من التعامل بمرونة وواقعية مع متطلبات العصر واستحقاقاته وبما يخدم مصالحنا الوطنية والقومية.

ومما يجدر ذكره بأن معظم الأدبيات الاقتصادية والسياسية العربية قد اهتمت بهيكل النظام العالمي وبالتفاعلات التي تعتمل داخله، والتحديات التي تواجهه، دون أن تتعمق في كيفية التعامل معه وتلافي سلبياته، وما هي الاستراتيجيات الواجب إتباعها لتحسين موقع العرب ومكانتهم في النظام العالمي الجديد، واكتفت بالإشارة إلى أن هناك تغيرات وتحولات كبرى تجري على الصعيد الدولي، ترتبت عليها بعض التحديات العالمية الجديدة. وقد فضل بعض الباحثين العرب استخدام بعض المصطلحات من قبيل: «بنية دولية متغيرة، وعالم متغير، وتحولات دولية جديدة، على استخدام مصطلح النظام العالمي الجديد الذي لم يستقر على حال والذي ينطوي على مجموعة من التناقضات والإشكاليات، سيما التناقض بين المبادئ المعلنة والممارسات الفعلية. والتي قد تجد انعكاساتها على السيادة الوطنية والأمن الجماعي والسلام العالمي». (٢٠)

ومعظم أطروحات الباحثين العرب تتسم بالعمومية، ولم تتضمن اقتراحات عملية لتفعيل دور العرب في النظام الدولي الجديد بما يتناسب ووزنهم وبما يخدم مصالحهم الاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يملئ على العرب أن يسعوا مجتمعين إلى توفير المناخ الملائم والشروط الضرورية التي تمكنهم من توظيف المتغيرات الدولية في خدمة مصالحهم، من خلال حشد إمكاناتهم البشرية ومواردهم الاقتصادية التي لو أحسنوا استثمارها لقدرة لهم أن يشكلوا قوة يحسب لها حساب على المستوى الدولي.

وبغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الراهنة تشكل نظاماً دولياً جديداً أم لا، يفترض ألا تقف الأقطار العربية منها موقف المتفرج، وأن تتعامل معها من منطلق تلافي سلبياتها وتعظيم إيجابياتها إن وجدت، وأن تبحث عن دور مؤثر لها في صياغة العلاقات الدولية الجديدة، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تبني المشروع القومي الموحد

والذي بدوره لن تقوم للعرب قائمة في المستقبل إن لم يواجهوا مجتمعين الأوضاع الدولية الجديدة.

### خامساً - التحديات التي تواجه النظام العالمي الجديد

على الرغم من تصفية المشاكل الإقليمية وتهدة بعضها الآخر خلال عقد الثمانينات مثل: مشكلة أفغانستان، نامبية، نيكاراغوا، شبه الجزيرة الكورية، الحرب الإيرانية العراقية، وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة بمعناها التقليدي، فهذا لا يعني أن النظام العالمي الجديد لا يعاني من تحديات على غاية من الخطورة والتعقيد ومن بينها:

١- الصراعات القائمة في العديد من بلدان أسية وأفريقية وأمريكة اللاتينية وبلدان أوروبا الشرقية والتي تسببها عوامل عرقية وأثنية وقومية، كالصراع القائم حالياً في أفغانستان، وفي رابطة الدول المستقلة، وفي الصومال والسودان....الخ.

٢- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول الجنوب واتساع الفجوة بينها وبين دول الشمال.

٣- حالة الفوضى التي يعيشها النظام العالمي الجديد وهو أبعد ما يكون عن حالة الاستقرار، ولا تزال إمكانات اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها من أجل فض المنازعات الدولية قائمة، وأن شعار نبذ القوة في تسوية النزاعات الإقليمية يفتقر إلى المصادقية.

٤- عدم اتفاق الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على صيغة محددة لضبط التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في دول الشرق الوسط بخاصة ودول الجنوب بعامة.

فالمبادرات الأمريكية لتقييد صادرات السلاح تصطدم، بمصالح الاحتكارات العالمية لتجارة السلاح من جهة وعدم مصداقية الولايات المتحدة من جهة أخرى،



فهي تتبنى سياسة انتقائية بخصوص ضبط التسلح، حيث تمنح السلاح وبسخاء لإسرائيل بينما تعارض التسلح في سورية وإيران، ولم تتوقف أو تتخفص مبيعاتها للأسلحة لبعض دول الجنوب التي ترتبط بعلاقات سياسية مميزة مع الولايات المتحدة. في حين لو تم فعلاً تقييد نفقات الأسلحة بنسبة ١٠% لتمكن توفير ٩٥ مليار دولار سنوياً لتطوير دول الجنوب.

٥- غياب الآليات المؤسسية في إطار الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الإقليمية للتعاطي مع نزاعات إقليمية ذات طبيعة داخلية، بالإضافة إلى غياب الآليات السياسية التي تحول دون تفجر النزاعات الإقليمية بين وقت وآخر.

٦- مشكلة الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال والتي تتطوي على تناقض مزدوج، فإقبال باب الهجرة من جانب دول الشمال قد يتسبب في انفجار الوضع الاجتماعي في دول الجنوب، والسماح بالهجرة إلى دول الشمال قد يؤدي إلى خلق توترات تهدد السلم الاجتماعي، وإلى اتساع ظاهرة التطرف والتمييز العنصري كما هو حاصل حالياً في ألمانيا وفرنسا وإنكلترا.

٧- التحدي المنتظر بين الولايات المتحدة من جهة وبين الأقطاب التي في طريقها إلى الظهور، كاليابان والصين ودول النمور الآسيوية، والتي تتفجر بينها حروباً تجارية منها ما هو معلن ومنها ما هو خفي.

### سادساً - خلاصة البحث ونتائجه

من سياق هذا البحث الذي لا ندعي أننا أحطنا بجميع جوانبه وأوفينا بمتطلباته كافة، توصلنا إلى النتائج التالية:

١- أضحي مفهوم النظام العالمي الجديد من أكثر المفاهيم شيوعاً وانتشاراً في عصرنا الراهن، وبشيوع هذا المفهوم تعددت المواقف وتباينت الآراء حول مقولة النظام العالمي الجديد، منهم من سلم وأقر بوجود هذا النظام، ومنهم من

يرى بأن النظام العالمي الجديد في طور التكوين والتشكل ولم تكتمل بعد أسسه ومركزاته، ومنهم من يفضل استخدام المتغيرات الدولية بدلاً من النظام العالمي الجديد، وربما ذلك أقرب إلى الدقة، نظراً لحالة الفوضى وعدم الاستقرار فهو ليس جديداً لا شكلاً ولا مضموناً، وما هو إلا تقنين للأوضاع الدولية الموروثة عن الحرب العالمية الثانية مطروحاً منها شيئين هامين انهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى وتهميش دور حركات التحرر الوطني والقومي. ويمكن القول أن العالم يمر اليوم بمرحلة انتقالية، قد تستمر في إطارها أسس النظام القديم، بالإضافة إلى ظهور بدايات وقواعد جديدة ناظمة للحياة الدولية، وقد تستمر هذه المرحلة حتى نهاية هذا القرن.

٢- اختلال التوازن الدولي وبروز ظاهرة القطب الواحد ممثلاً بالولايات المتحدة التي تسعى إلى إعادة صياغة العالم وفق المقاييس الأمريكية.

٣- قد يتحول النظام العالمي الجديد القائم على الأحادية القطبية في المدى المنظور إلى التعددية القطبية، ويتوقف ذلك على عمق التحولات السياسية والاقتصادية التي تطرأ على القوى المرشحة، لأن تكون أقطاباً مؤثرة في هذا النظام، كدول الاتحاد الأوروبي واليابان والصين ودول النمور الآسيوية وكذلك تتوقف على طبيعة التحالفات التي يمكن أن تقوم مستقبلاً بين الدول الكبرى. كاليابان وألمانيا والصين وروسيا.

٤- إن النظام العالمي الجديد أبعد ما يكون عن حالة الاستقرار، وأن إمكانية اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها لا تزال قائمة في حل النزاعات الدولية.

٥- إن نظام الثنائية القطبية كان يوفر للدول النامية قدراً أكبر من المرونة على المناورة والاستفادة من لعبة التناقضات بين القوتين الأعظم، بينما فقدت اليوم الدعم الإستراتيجي الذي كانت تتلقاه من الاتحاد السوفيتي سابقاً، وأصبح هامش الحركة أمام هذه الدول محدوداً على الأقل في الوقت الحاضر، وقد تتغير

الصورة مستقبلاً فيما إذا سعت إلى تنسيق مواقفها.

٦- تتوافر في ظل النظام العالمي الجديد إمكانات لإبرام مزيد من الاتفاقات للحد من انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، علماً بأن هناك ١٠ - ٩٥ دولة تمتلك قدرات نووية وأسلحة هجومية، ولا توجد آليات ملزمة للتنفيذ.

٧- في الوقت الذي يجيز فيه ميثاق الأمم المتحدة استخدام القوة العسكرية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإلزام الدول في تطبيق قرارات الأمم المتحدة، فإن هذا الحق يطبق بموجب ازدواجية المعايير، حيث أحجمت الأمم المتحدة عن إلزام إسرائيل بتطبيق القرارات ذات الصلة بالصراع العربي الصهيوني.

٨- إن الاعتماد المتبادل وإدراك الحاجة إلى التعاون المشترك قد يخفف من حدة التوتر في العالم ويساعد على استقرار النظام العالمي الجديد، ولكنه لا يمكن أن ينهي صراع المصالح الاقتصادية والسياسية سواء بين دول منظومة الرأسمالية العالمية أو بينها وبين دول الجنوب.

٩- إن مزيداً من الانفتاح على القوى الدولية الصاعدة كالصين واليابان ودول النمرور الآسيوية قد يسهم في توسيع هامش حرية الحركة أمام الأقطار العربية، ويكسبها مرونة أكبر في احتلال موقع مؤثر في النظام العالمي الجديد يتناسب ووزنها وحجمها الإقليمي.

١٠- إن النظرة الموضوعية لطبيعة المتغيرات الدولية الراهنة تفترض بالضرورة الابتعاد عن منطق العواطف والتمنيات في تقويم الأحداث الدولية، والتفاعلات التي تجري في عالمنا المعاصر وأن نبحث عن مصالحنا الاقتصادية والسياسية في إطار هذا النظام، ونحصنها من تداعياته السلبية من خلال التمسك بثوابتنا الوطنية والقومية والتعامل بمرونة وواقعية مع متغيرات العصر واستحقاقاته.

وهكذا حتى يتسم النظام بالعالمية يفترض أن يجسد إرادة ومصالح الدول كافة وهذا للأسف غير متوافر في النظام العالمي الجديد، ففي إطاره تلتقي إرادة الدول تارة

وتختلف تارة أخرى، والجءىء فى هءا النظام ىتمثل بسىطرة القطب الواحد ممثلاً بالولاىاء المءءة الأمرىكىة التى ىتحكم الیوم بمصیر النظام ىسخره فى ءءمة مصالحها، ولهذا فإن النظام العالمى القائم ءالیا ىفتقر إلى العالمیة التى ىفترض اتفاق جمیع ءول صغیره كانت أم كبیره، ضعیفة كانت أم قویه، فقیره كانت أم غنیة على صیاغة أهءافه ومرامیه، لأن منطق التارىء یرفض اءتواء العالم من أیه قوة كبرى مهما كانت قوتها الاقءصاءیة والسىاسیة والنوویه.

وحتى ىكتسب النظام ءولى بعهء العالمى ىفترض أن ىستءیب لمصالح جمیع ءول الأطراف والقوى الأءرى، وألا ىوظف فى ءءمة ءولة أو مجموعة من ءول أو قوة ءون غیرها، كما هو ءاصل فى النظام ءولى ءالى الذى تسهمن علیه الولاىاء المءءة ىسخره فى ءءمة مصالحها أولاً وأءیراً.

## هوامش البحث

- ١- إبراهيم عرفان الإصلاح وحدود التغيير في الاتحاد السوفيتي. السياسة الدولية عدد ٨٩ - ١٩٨١.
- ٢- بطرس ليكي - الوضع الراهن ومستقبل التحول الاقتصادي في الدول العربية - الفكر الاستراتيجي العربي عدد ٤٣ - ١٩٩٢.
- ٣- محمد سيد أحمد - التحول إلى القطب الواحد. الأهرام ١٦/١/١٩٩٢.
- ٤- محمد السيد سعيد احتمالات التطور المستقبلي للنظام العالمي الجديد ورقة مقدمة إلى ندوة مركز الدراسات بالقاهرة ١٩٦٢ صفحة ١٠.
- ٥- المصدر السابق نفسه.
- ٦- شريف الشوباشي.. فرنسة: أمريكا لا تمتلك القدرة على القيادة المنفردة للعالم الأهرام ١٦/٣/١٩٩٢ بالإضافة إلى هيرالد تريبون ٨ آذار ١٩٩٢.
- ٧- احمد عبد الرزاق شكاره - الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام العالمي الجديد - المستقبل العربي عدد ١٧٠ - ١٩٩٣.
- ٨- زكي أحمد - النظام العالمي الجديد في منظور الإسلاميين العرب - المستقبل العربي - عدد ١٥٧ آذار ١٩٩٢ صفحة ١٣٦ - ١٤٢.
- ٩- سعد عبد الحميد - العرب حسابات الريح والخسارة في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد ورقة مقدمة إلى ندوة العرب ونظام عالمي جديد.
- ١٠- إسماعيل صبري عبد الله - نحو نظام اقتصادي عالمي جديد - القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧. ص ٣٠.
- ١١- حسنين توفيق إبراهيم - عالم الفكر العددان الثالث والرابع - كانون ثاني ١٩٩٥. صفحة ٧٣.
- ١٢- صلاح الدين حافظ - كيف نتفادى الحرب القادمة بين الأغنياء والفقراء -

الأهرام ١٩٩٢/٥/٤.

١٣- محمد الرمىمى - سقوط الأوهام - العربى عءء ٣٩٥ - عام ١٩٩١ صفءة ١٣-٨.

١٤- حوار مع نبىل العربى عءء ٣٥٩١/١٩٩٣، أءمء الءءانى - وءهة نظر عربىة فى النظام العالمى الجءىء شؤون عربىة عءء ٧٤/١٩٩٣ صفءة ٣٨.

١٥- أءمء صءقى الءءانى - وءهة نظر عربىة فى النظام العالمى الجءىء، مرءع سبىء ذكروه.

١٦- ءسن بكر - مطارءة نقءىة لنظرىة فكوىاما، فرانسىس فوكوىاما - نهاءة التارىء وءاتم البشرىة - ترجمة ءسىن أءمء - القاهرة ١٩٩٣.

١٧- ءسنىن توفىق إبراىم - مءلة عالم الفكر - العءء الءالء والرابع - ١٩٩٨ صفءة ٧٨.

١٨- سعد عبء الءمىء - العرب ءسابات الربىء والءسارة فى ظل ما ىسمى بالنظم العالمى الجءىء - ورقة قءمت إلى نءوة العرب - مرءع سبىء.

١٩- ءطاب السىء الرنىس ءافىظ الأسد أمام مءلس الشعب - مصءر سبىء ذكروه.

٢٠- نفس المصءر السابق.